ملخص إقليمي عن مخرجات الحوار التفاعلي الافتراضي حول منهج عمل بيجين

٢ و٣ تشرين الثاني ٢٠٢١

الملخص التنفيذي

عقدت اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حوارا تفاعليا افتراضيا بمشاركة ممثلين وممثلات عن الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وأجهزة الإحصاء المركزية وبعض من ممثلي وزارات التخطيط في الدول العربية خلال يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. وهدف الحوار التفاعلي الى الوقوف عن مدى الإنجاز المحرز في تنفيذ التزامات الدول وتعهداتها التي اطلقتها في عمان ، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩ خلال مشاركتها في المؤتمر رفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين خلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠٢٠. وكانت الدول العربية قد حددت بعض الأولويات في الإعلان العربي حول التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عامًا (عمان ، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩):

- تطوير عمل الآليات الوطنية للمرأة وتزويدها بالأدوات والموارد اللازمة (المادة الأولى)؛
- وضع بيانات مفصلة حسب نوع الجنس وأنظمة بيانات للاستراتيجيات الوطنية (المادة ي)؛
- مواصلة الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين (المادتان ز، ل)؛
- ومواصلة العمل المشترك والشراكات والبرامج الإقليمية لتحسين وضع المرأة (المادة ك).

وقد ناقش المشاركون والمشاركات ضمن جلسات الحوار التفاعلي المحاور أعلاه وأكدوا أنه وبالرغم من الصعوبات التي واجهت الدول منذ إقرار الإعلان العربي، بما فيها جائحة كوفيد وأثرها على الحياة والمجتمعات، نجحت الدول العربية في مواصلة تنفيذ التزاماتها وإن بوتيرة أبطء من ما هو متأمل. كما بين المشاركون والمشاركات بعض الجوانب التي تحتاج الى مزيد من الجهود والدعم من المنظمات الدولية سواء على مستوى تعزيز عمل المراصد الوطنية لرصد التقدم المحرز ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالنهوض بأوضاع المرأة، أم على مستوى جمع البيانات، أو تعزيز دور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة.

يقدم هذا التقرير عرضا لأعمال الحوار التفاعلي. ويشمل عرضا مختصرا لكلمات كل من الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الجلسة الافتتاحية، ونتائج الجلسات المختلفة حول: وضع بيانات مفصلة حسب الجنس وأنظمة بيانات للاستراتيجيات الوطنية، وتطوير عمل الأجهزة الوطنية للمرأة وتزويدها بالأدوات والمواد اللازمة، وآليات مواصلة الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين، وآليات مواصلة العمل المشترك والشراكات والبرامج الإقليمية لتحسين وضع المرأة.

المقدمة

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تم تصميم الحوار التفاعلي بشكل يوفر للدول الأعضاء فرصة للتبادل الإقليمي والتعلم بشأن التقدم المحرز حتى الآن؛ ويوثق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والفرص من أجل التنفيذ المعجل لإطار عمل ومنهاج عمل بيجين والاستعدادات الوطنية والإقليمية لمراجعات +٣٠ ضمن سياق جائحة كوفيد-١٩. وسيسهم هذا الحور بتعميق فهم مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية حول احتياجات وأولويات الدول الأعضاء، مما سيساعد في تصميم برامج وإجراءات مصممة خصيصًا.

عُقد الحوار التفاعلي عبر المنصة الإلكترونية زووم، وذلك على مدى يومين؛ بواقع جلستين يومياً، الصباحية من الساعة ١٠ حتى ١٢ ظهرا والثانية من ١٣:٣٠ حتى ١٥:٣٠ بتوقيت بيروت. تم تغطية محور نقاش واحد خلال كل جلسة. أخذت الجلسات طابع متنوع يشمل عرض سريع حول المحور موضوع الجلسة ثم تم توزيع المشاركين والمشاركات في مجموعات للمناقشة وتبادل الأفكار حول أسئلة محددة وتم تدوين بنود النقاش عبر منصة Padlet. ولاختتام الحوار، تم الاتفاق على البنود النهائية وكيفية طرحها في الموجز الإقليمي خلال الجلسة الرئيسية.

شارك في هذا الحوار التفاعلي ممثلين وممثلات عن الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة وأجهزة الإحصاء المركزية. وعلى الرغم من الدعوة خصت ممثلين وممثلات عن قطاع التخطيط في الدولة، إلا أنه لم يتم تمثيلهم/ن في الحوار. واستندت

العروض والمناقشات إلى منهج عمل بيجين وواقع الدول العربية من بيجين كما وردت في التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهج عمل بيجين بعد ٢٥ عاماً.

الجلسة الافتتاحية

افتتحت الدكتورة مهريناز العوضي، رئيسة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الاسكوا الحوار التفاعلي بالإشادة بالعمل الدؤوب والإرادة السياسية في الدول العربية في تعزيز واقع المرأة رغم التحديات الوطنية والإقليمية والعالمية وفي ظل جائحة كوفيد – ١٩. أكدت على أهمية الحوار التفاعلي في مناقشة والتعلم من الدروس المستفادة من العامين الماضيين وفرصة لعرض التجارب الناجحة وتبادل الخبرات ومناقشة التحديات حول المحاور الأربعة التي تم الاتفاق عليها خلال **الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ٢٥ عاماً** الذي عقد في عمّان بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وأكدت بأن الإسكوا تسعى دائما لتوفير الدعم للدول العربية وبالتالي، سيعمق الحوار التفاعلي معرفة الإسكوا بالاحتياجات الوطنية ويمكنها من دعم الدول في تنفيذ أولوياتها من خلال تصميم المشاريع والبرامج.

وألقت السيدة سوزان ميخائيل المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) للدول العربية كلمتها الافتتاحية. وأشارت إلى مرور عشرة آلاف يوم منذ اعتماد وإعلان منهاج عمل بيجين حيث عملت الحكومات والآليات الوطنية للمرأة ومؤسسات المجتمع المدني بلا كلل في الدول العربية من أجل دفع عجلة تقدم المساواة بين الجنسين. وأكدت على التقدم الذي تم إحرازه في مجال جمع البيانات والإحصاءات، إعداد السياسات وتنفيذ البرامج والأهم من ذلك قياس الأثر على واقع النساء والفتيات من ناحية التمكين الاقتصادي والسياسي، ومناهضة العنف. وأكدت على أهمية تسريع وتعميق أثر التدخلات خصوصاً في مجال رصد وتجميع البيانات، وتعديل التشريعات والقوانين في المجالات والقطاعات التي لم يطالها إدماج المساواة بين الجنسين وكذلك التأكيد على أهمية تمويل الآليات الوطنية للمرأة لتقوم بدور فعال.

وقدمت السيدة ندى دروزة، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا، عرضا بعنوان "ما نحمل معنا من بيجين +٢٥ وإلى أين نتجه في بيجين +٣٠". واستندت الى التقرير الإقليمي في تبيان الإنجازات الحاصلة والتي تم رصدها في المراجعة الدورية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما والفجوات التي برزت ضمن خمس مجالات قدمها التقرير الإقليمي وهي: تحقيق التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق، القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية، التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية، المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين، المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد، الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها. وبينت أنه، وبشكل عام تقدمت الدول العربية في عدد من المجالات لا سيما على مستوى التشريعات الناظمة للعمل، وإحراز تقدم ملحوظ في التمكين المعرفي للفتيات والنساء، وتعزيز التشريعات والسياسات والخدمات التي تستهدف الناجيات من العنف، وتبني خطط وطنية للتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. إلا أن التقدم المحرز لا يزال دون طموحات الدول العربية حيث لا تزال مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية دون المستويات العالمية في حين ترتفع نسب العنف ضد المرأة وتستمر الصورة الذهنية السلبية بين العامة عن قدرة المرأة على تقلد المناصب العامة حيث لا زال السياق الاجتماعي الثقافي تسيطر عليه ثقافة ذكورية تتجذر من خلال أسباب التنشئة الأسرية. وبينت السيدة دروزه من خلال مداخلتها أن جائحة كوفيد وتداعياتها أسهمت في أ) إبراز أثر الفجوات السابقة وب) أثرت على قدرة الجهات الوطنية في تنفيذ المجالات الخمسة الرئيسية.

الجلسة الأولى: وضع بيانات مفصلة حسب الجنس وأنظمة بيانات للاستراتيجيات الوطنية

تدرجت الجلسة الأولى في طرح المواضيع بداية بتحديد أهمية رصد وتجميع البيانات المصنفة حسب الجنس من قبل الأجهزة الإحصائية الوطنية من حيث تحديد الاحتياجات المختلفة والثغرات الموجودة في الواقع، وبعدها تصنيفها ضمن الأولويات الوطنية وتخصيص الموارد المالية والفنية للخطيط لها وتنفيذها وبعدها رسم استراتيجيات وطنية أو مشاريع وبرامج تقوم على خدمة الفئات وسد الحاجات. ولاكتمال أي دورة تخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع واستراتيجيات يتطلب توفر هذه البيانات من أجل رصد ومتابعة وتقييم المشاريع والبرامج الاستراتيجيات وتحديد المساءلة.

سلط العرض التقديمي الضوء على بند منهج عمل بيجين في البند ح -٣ من الهدف الاستراتيجي؛" *توفير ونشر بيانات ومعلومات مفصلة حسب الجنس لأغراض التخطيط والتقييم، ويحدد الجهات المسؤولة عن ذلك والإجراءات المطلوبة من كل منها* ". حيث يوجه منهاج العمل إلى الأجهزة الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية مجموعة من التوصيات، مفادها ما يلي:

- جمع البيانات المفصلة حسب العمر والجنس وغيرهما وتبويبها وتحليلها وعرضها، بصورة دورية
- إشراك مراكز الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة في وضع واختبار المؤشرات اللازمة لتحليل إحصاءات المساواة بين الجنسين، ولرصد تحقيق أهداف منهاج العمل
- تحسين مفاهيم وأساليب جمع البيانات عن حالة المرأة والرجل ومشاركتهما في جميع القطاعات تعزيز نُظم الإحصاءات الحيوية وإدراج تحليل إحصاءات المساواة بين الجنسين في النشرات والأبحاث

ويتمثل واقع الدول العربية كما تشير المعلومات المستقاة من تقارير الدول العربية ومن مصادر أخرى إلى أنه يمكن تصنيف هذه الدول في ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى استمرت في تحقيق الإنجازات في مجال إنتاج الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس.
- المجموعة الثانية نجحت خلال السنوات الخمس الماضية في الخروج من دائرة الفقر الإحصائي في مجال هذا النوع من الإحصاءات.
- المجموعة الثالثة، فلا يزال توفير بيانات وإحصاءات المساواة بين الجنسين تحديا كبيرا بالنسبة لها.

بشكل عام، لا تتوفر في جميع الدول العربية بيانات إحصائية شاملة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية، إن توفرت فهي لا تحدث دوريًا ولا تكون هذه البيانات الإحصائية شاملة لكل المؤشرات والمقاصد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

أكد المشاركون والمشاركات من الدول خلال اللقاء بأن الدول العربية تقوم بجمع بيانات مصنفة حسب الجنس ضمن أجهزتها الإحصائية على اختلاف مسمياتها وصلاحياتها، وكذلك إجراء دراسات حول مجالات تخص المرأة وفي بعضها الآخر دراسات حول المساواة بين الجنسين من قبل الأجهزة الوطنية أو الآليات الوطنية للمرأة، وأكد العديد في مداخلاتهم/ن على جمع البيانات التي تخص الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة. إلا أن الاختلاف يكمن في المجالات التي يتم جمع البيانات الإحصائية فيها أو إجراء الدراسات حولها. ومن هنا جاءت مخرجات اللقاء متوافقة مع ملخص التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهج عمل بيجين بعد ٢٥ عاماً، حيث تباينت الدول في رصد بيانات مقسمة حسب الجنس. في حين كانت بعض الأمثلة تدل على تقدم بعض الدول عن مثيلاتها في بعض المجالات مثل مسح استخدام الوقت والعنف ضد المرأة، ركزت دول أخرى على جمع البيانات في المجالات العامة مثل الصحة والتعليم.

من الأمثلة على التزام بعض الدول على جمع بيانات مصنفة حسب الجنس وإجراء دراسات حول المساواة بين الجنسين، يمكن شملها بما يلي:

- مسح استخدام الوقت.
- العنف ضد المرأة.
- إصدار تقرير سنوي عن المرأة والرجل والتي تشتمل على عدد من المؤشرات حول المساواة بين الجنسين.
- رصد مؤشرات حول المساواة بين الجنسين وإلزام جميع المؤسسات والقطاع العام والخاص بتيسير هذه المهام خصوصاً فيما يخص بمؤشرات تمكين المرأة وأهداف التنمية المستدامة.
- رصد وتجميع بيانات مصنفة حسب الجنس في المسوح الوطنية الاجتماعية، والاقتصادية والتعدادات السكانية.
- رصد وتجميع بيانات مصنفة حسب الجنس في مختلف المراحل من التكوين المهني وفي أجهزة التشغيل.
- رصد وتجميع بيانات مصنفة حسب الجنس في مجالات التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والحالة المدنية لمختلف الفئات (المسنين، الطفولة، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، المرأة في وضع اجتماعي صعب، الأشخاص المتواجدين بدون مأوى).

ضربت جائحة كوفيد-١٩ العالم أجمع وكانت الدول على مستويات مختلفة من جاهزيتها للتعامل مع تبعاتها. وبدا ذلك جلياً عند عرض المجالات التي تمت فيها تجميع بيانات مصنفة حسب الجنس خلال الجائحة. في بعض الدول العربية، كان التركيز على جمع بيانات مصنفة حسب الجنس في قطاع الصحة حول الإصابات وحالات الشفاء والوفيات من كلا الجنسين، تخطت في بعضها العمل على تلبية حاجات المرأة الصحية لاسيما الحوامل منهن بالإضافة لقطاع التعليم وتتبع بيانات التعلم عن بعد. وهناك دول تمكنت من تسخير الموارد وتجميع بيانات مقسمة حسب الجنس في مجالات عديدة نلخصها فيما يلي:

- استفادة النساء من صناديق التكافل خلال الجائحة وتتبع الاستفادة في القطاعات غير المهيكلة.
- تنفيذ مسح التحول الوظيفي نتيجة الجائحة.
- جمع بيانات عن الفرص الاقتصادية في القطاعات المختلفة ومنها التجارة، والسياحة والقطاعات الموسمية.
- جمع بيانات مصنفة حسب الجنس في مجالات التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية وخصوصاً تلك التي تتعلق بالمسنين وذوي الاعاقة ومدى الاستجابة لاحتياجاتهم/ن في ظل جائحة كوفيد-١٩.
- إضافة بنود للمسوح التي كانت قيد الإجراء خلال تلك الفترة تدور حول الجائحة وتأثيرها.

فيما يخص الدراسات التي تم إجراؤها خلال الجائحة، فقد تم مشاركة ما يلي:

- قياس أثر الجائحة على العنف ضد المرأة.
- قياس أثر الجائحة على الوضع الاقتصادي.
- إضافة مجموعة من الأسئلة إلى مسح العمالة والبطالة حول تأثير الجائحة.
- قياس تأثير الأزمة الصحية والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الإجراءات المتخذة لمواجهتها.
- البحث الوطني لتحديد الأضرار التي تعرض لها الاقتصاد الوطني.
- بحث على عينة تمثيلية من الأسر بهدف قياس تداعيات الأزمة على الواقع المعيشي للأسر على مستويات مختلفة، وتحديدا أثناء فترة الحجر الصحي وبعد انتهائه.
- أثر الإجراءات والتدابير المستجيبة للجائحة على الأسرة والمرأة.
- دراسة تقييم حجم آثار الجائحة على الأسرة والمرأة.
- مسح حول آراء الطلاب والطالبات حول التعلم عن بعد من أجل حملة عودة آمنة إلى المدارس وأثر الجائحة على التعليم العالي والطلبة والطالبات اللاجئين/اللاجئات السوريين والسوريات.

ولظروف خاصة ببعض الدول والتي كانت محدودة، لم يتم جمع أية بيانات مصنفة حسب الجنس وإجراء دراسات تركز على أثر الجائحة على النساء والفتيات.

أثبتت الدول العربية تقدماً ملحوظاً في تخصيص استراتيجيات وطنية تعنى بالمرأة في المجالات المختلفة. إلا أن قياس كفاءة وفاعلية ومواءمة هذه الاستراتيجيات يتطلب وجود نظام متابعة ورصد وتقييم مُمَأسس ضمن الاستراتيجية ويحدد الأدوار والمسؤوليات وفيه نظام مساءلة عن الإنجاز. فكان من الضرورة التعرف على واقع الدول المشاركة من حيث وجود نظم متابعة ورصد وتقييم لاستراتيجياتها الوطنية التي تخص المرأة وحتى الاستراتيجيات الوطنية الأخرى التي تشكل المرأة عنصراً مهما فيها.

ومن هنا، شاركت بعض من الدول ممارساتها في هذا المجال. من الجدير بالذكر، أن المداخلات كانت محدودة ومن هنا، يمكن استشفاف محدودية أنظمة المتابعة والرصد والتقييم في الدول العربية. حددت المداخلات وجود مراصد تتابع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية كما الحال في مصر، فمثلاً، مرصد النساء في مجالس الإدارة وهو عبارة عن مرصد متخصص يجمع بيانات عن النساء في مجالس إدارة الشركات المالية والبورصات والقطاع المصرفي والمؤسسات العامة. وفي الأردن، تم انشاء وحدة لمتابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ تتبع مجلس الوزراء حيث أن تمكين المرأة وضع ضمن أولوياتها. كما وتتابع وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن برامج ومؤشرات تنفيذ استراتيجية العمل الاجتماعي ٢٠٢٥ والتي تتضمن فيها مخرجات ونتائج تستهدف المرأة. وفي البحرين، تم تطوير النموذج الوطني ليصبح نظاماً شاملاً لحوكمة تطبيقات تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين على المستوى الوطني، حيث يعتبر النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة دليل عمل وطني لواضعي السياسات والاستراتيجيات العامة

والمشرعين ومنفذي البرامج والخطط ويحدد الأدوار والمسؤوليات للقطاعات المختلفة في إطار المسؤولية الوطنية لتحقيق الأثر المستدام لإدماج احتياجات المرأة وتكافؤ الفرص .

مازالت الدول العربية على درجات متفاوتة وتواجه معيقات تحد من تقدمها نحو تجميع بيانات مصنفة حسب الجنس وإجراء دراسات حول المساواة بين الجنسين. وكان أحد أهداف هذا الحوار التفاعلى التعرف على المعيقات التى تحد الدول العربية من الوصول للمستوى المرجو والذي يخدم وصف الواقع الوطني من منظور مساواة بين الجنسين ورسم سياسات تخدم الاحتياجات التي تشير لها البيانات والدراسات.

يمكن إيجاز المعيقات الأساسية التي تواجه الدول العربية كما تمت مشاركتها بما يلي:

- غياب الإرادة السياسية ببعض الدول وعدم وضع جمع البيانات المصنفة حسب الجنس ضمن الأولويات الوطنية. وكذلك، عدم التزام بعض الدول بجميع المؤشرات وعدم تجميعها وطنياً بشكل كلى.
- نقص الدعم المادي والفني والذي يحد من قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية من رصد وتجميع البيانات.
- تغييب بعض القطاعات المهمة والتي ظهر نقص البيانات فيها خلال الجائحة مثل المشاركة الاقتصادية للمرأة في مختلف القطاعات وخصوصاً القطاع غير الرسمي أو نقص تجميع بعض البيانات حول بعض المؤشرات مثل ختان الإناث، أو اختلاف طريقة احتساب بعض المؤشرات الوطنية عن المعايير الدولية.
- الأعراف والعادات والتقاليد والتي تحد من التبليغ عن حالات العنف بسبب الوصم والعار الاجتماعي.
- في بعض الدول، رغم توفر منظومة إحصائية وطنية مكونة من جهاز مختص ومصالح إحصائية بمختلف الدوائر الحكومية، إلا أن الحاجة إلى آلية تنسيقية وطنية لتتبع مختلف الاحصائيات والبيانات المتوفرة غير موجودة.
- محدودية المعارف والخبرات الوطنية فيما يخص إجراء بعض أنواع من المسوح أو رصد بعض المؤشرات.
- على الرغم من تشجيع التواصل مع الجامعات من أجل تجميع البيانات وإجراء الدراسات، إلا أن مخرجاتها لا تستخدم في تصميم البرامج الوطنية التي من شأنها ردم الفجوات التي تم استخلاصها من خلال هذه الدراسات.
- في ظل جائحة كوفيد-١٩، واجهت الأجهزة الإحصائية تحديات متمثلة بالإجراءات الوقائية التي حدت من قدرة البحثين والباحثات على العمل الميداني واقتصار العمل عبر الهاتف أو من خلال التكنولوجيا (استبيانات عبر الشبكة العنكبوتية) والتي جوبهت بتحديات عدم توفر قاعدة بيانات بأرقام الهواتف أو الانقسام التكنولوجي وعدم قدرة جميع الفئات في المجتمع من استخدام التكنولوجيا.

حفز اللقاء المشاركين والمشاركات من الدول العربية في التفكير في أشكال الدعم لمسيرتها نحو تجميع ورصد البيانات المصنفة حسب الجنس وإجراء الدراسات التي تقوم على رصد وتقييم المساواة بين الجنسين. حاول النقاش تغطية الجهات المختلفة التي أن توفر هذا الدعم من حيث الدعم الوطني، والإقليمي والدولي.

وطنياً، أكد العديد من المشاركين والمشاركات على ضرورة التشبيك مع الجامعات للدور المهم الذي يلعبه البحث العلمي في إجراء الدراسات وتخصيصها نحو قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ودراسة الفجوات المختلفة في منظومة إدماج المساواة بين الجنسين. وعلى الحكومات تخصيص ميزانيات وموارد من أجل إجراء أشكال مختلفة من المسوح والدراسات مثل العنف ضد النساء ومسح استخدام الوقت. وكذلك، يجب تسخير جهود وطنية أكثر في توفير الدعم النفسى والمعنوي والمالي وتوفير الأمن والأمان في الإبلاغ عن التعرض للعنف (توفير خط ساخن للإبلاغ عن التعرض وتوفير مراكز الايواء لهم/ن والعمل على تثقيف المجتمع حول ضرورة حماية المرأة من العنف الأسري). أضاف البعض إلى ضرورة المناصرة وحشد الدعم من أجل بناء مراصد أو قواعد بيانات لرصد العنف ضد المرأة وخاصة مؤشرات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

إقليمياً، شجعت الدول المشاركة على ضرورة تبادل الخبرات بين الدول في مجال تكوين وتعزيز قدرات المختصين والمختصات في مجال دراسة وتحليل البيانات وتقييمها. ارتأت بعض الدول على ضرورة تحديد نظام مرجعي على مستوى الدول العربية لأهم مؤشرات التتبع والتقييم في الشق الاقتصادي أو الحقوق السياسية والاتفاق على أهم المؤشرات التي يمكن استحضراها على كل دولة.

دولياً، دعت الدول المشاركة المنظمات الدولية بلعب دور محوري في مساعدتها على بناء القدرات والمهارات والخبرات في المجال الإحصائي الذي يقوم على إدماج المساواة بين الجنسين ومجال رصد المؤشرات والتقرير عنها، إضافة للدعم الفني في بناء القدرات الوطنية لإجراء بعض أنواع من المسوح مثل مسح استخدام الوقت بكل خطواته. وطلبت بعض الدول الدعم المادي لإجراء بعض الدراسات والمسوح التي لا توفر الحكومات ميزانيات مخصصة لها.

الجلسة الثانية: تطوير عمل الأجهزة الوطنية للمرأة وتزويدها بالأدوات والمواد اللازمة

بدأت الجلسة بربط المحور بمنهاج عمل بيجين والذي يدعو الدول تحت بند الترتيبات المؤسسية – الصعيد الوطنى على الشراكة مع المؤسسات المحلية والآليات الوطنية؛ "*وينبغى أن تشارك الآليات والمؤسسات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة فى صوغ السياسات العامة، وتشجيع تنفيذ منهاج العمل من خلال هيئات ومؤسسات مختلفة تشمل القطاع الخاص. كما ينبغي لها عند الاقتضاء، أن تعمل بوصفها وسيطا حافزا على وضع البرامج الجديدة في المجالات التي لا تغطيها المؤسسات القائمة*".

تختلف مقاربات إنشاء الأجهزة الوطنية للمرأة فى الدول العربية وتتنوع نطاقات عملها ومجالات تدخلها وولاياتها واتجاهاتها ولكنها تؤدي دورا استشارياً شاملا لعدة قطاعات لدى واضعي السياسات وصانعي القرار وينسجم عمل الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة مع إعلان ومنهاج عمل بيجين. وتتبع الآليات المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة النَهج التشاركي وتحرص على أن تضم هذه الآليات ممثلين وممثلات عن مختلف الهيئات الفاعلة في مجال المرأة، مثل الجمعيات والأكاديميين والباحثين. تندرج جهود هذه الآليات ضمن قضايا مختلف الآليات والجهات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول، مثل الآليات المعنية (الأشخاص ذوي الإعاقة، الطفل، الأسرة، المرأة الريفية، لجان المرأة في البرلمان). تم تطوير أدوات تنفيذية وإجرائية، مثل تعيين نقاط الارتكاز أو تشكيل الأجهزة واللجان المتخصصة، من أجل مساعدتها على تسريع وتيرة العمل وتعزيز فعاليتها. لكن، ما زال المطلوب تخصيص المزيد من الموارد وبذل المزيد من الجهود لترجمة الالتزامات والخطط الوطنية إلى تدابير ملموسة.

أثرت جائحة كوفيد-١٩ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعى والتعليمى والصحي وكانت الفتيات والنساء أكثر المتضررات بحسب تقرير الإسكوا[1]. وعليه، فكان لابد أن تتأثر الخطط الاستراتيجية كغيرها إما بشكل مستجيب ومتفاعل مع التغير الذي طرأ، أو بشكل سلبى حيث تصبح الأولويات الأخرى فى الصدارة. تباينت مشاركات الدول حيث عرض البعض عدم تغير الخطط الاستراتيجية حيث أنها شاملة لجوانب مختلفة ومن ضمنها القطاع الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليم. إلا أن البعض أشار إلى أثر الجائحة فى الكشف عن الثغرات الموجودة وأوجه التحديات فى الخطط الاستراتيجية الحالية وخصوصاً فى تغطية الجانب الاقتصادي لمشاركة المرأة وحماية النساء المعنّفات. وعلى النقيض، احتل ملف التصدي لتبعات الجائحة الأولوية الوطنية بدل قضايا المرأة حسب أحد المُشَارَكات.

البعض الآخر، حيث الأجهزة الوطنية للمرأة تعمل ضمن منظومة الحكومة كونها جزء من وزارة أو جهاز حكومي، جاءت المداخلات تصف الخدمات التي تم توفيرها للنساء خلال الجائحة وكذلك قيام بعض الأجهزة الوطنية بإصدار ملاحق أو تعديلات لخططها الاستراتيجية للتصدي لتبعات الجائحة والتى يمكن إيجازها بما يلى:

- إعطاء أهمية أكبر لحماية النساء خلال الجائحة وتوفير الخدمات الرئيسية للحالات التي تحتاج إيواء من النساء والأطفال نتيجة الإساءة. كما تم تطوير تدريب للجمعيات التى تتعامل مع النساء المعنّفات وبناء قدراتها على إدارة الحالات التي يتم التبليغ عنها عن بعد وتعزيز خدمة الخط الساخن للاستجابة الفورية للنساء المعنّفات.
- توفير أدوية تنظيم الأسرة.
- الإعفاء من الرسوم وتأجيل سداد القروض والعمل على إنعاش المشاريع الصغيرة وحمايتها من تبعات الجائحة.
- التأكيد على العمل عن بعد مراعاة للنساء الحوامل وذهبت بعض الدول لتأكيد عمل المرأة في القطاعات الحكومية عن بعد خصوصا عند تواجد أطفال دون سن معين.
- حماية المرأة من الفصل التعسفي خلال الجائحة.
- وضع برامج تفاعلية توعوية بكافة الجوانب الأسرية والمشكلات التي قد تواجه المرأة خلال فترة الإغلاق والحجر المنزلي.

[1] ESCWA, 2020, "The Impact of Covid-19 on Gender Equality in the Arab World", *Policy Brief*.

- تقديم المساعدات للأسر المعوزة عامة والتي ترأسها النساء خاصة في المناطق البعيدة والمعزولة.
- استحداث خدمة المساعدة النفسية عبر الاتصال بالحالات وفق جلسات تراعي كل حالة.

وبشكل عام، أشاد المشاركون والمشاركات بدور بعض الدول في الاستجابة السريعة لآثار الجائحة والذي لعب دور إيجابي في الحد من آثارها على المرأة وإن لم تخص بعض الاستجابات وضع المرأة والفتيات، ومنها ما يلي:

- حفظاً على سلامة الطلبة والطالبات والكوادر التعليمية تم غلق المؤسسات التعليمية العامة والخاصة بما فيهم مؤسسات التعليم العالي، واستئناف العملية التعليمية بتطبيق نظام التعليم عن بعد.
- تأمين استدامة عمل المحاكم الشرعية/الأسرية ومكاتب التوفيق الأسري، من خلال رفع الدعاوى الشرعية بجميع درجاتها إلكترونياً وإتاحة الخدمات التي يقدمها مكتب التوفيق الأسري ضمن المنصة الإلكترونية، المتمثلة في تقديم الاستشارات الاسرية وعقد جلسات الصلح والتسوية عبر جلسات افتراضية باستخدام تقنية الاتصال المرئي.
- الدعم المعنوي للعاملات والعاملين في الصفوف الأمامية من الأطباء والطبيبات والطواقم التمريضية والصحية من خلال توفير احتياجات الأبناء التعليمية في ظل غياب أحد الأبوين، بالإضافة إلى الاحتياجات الضرورية لأسرهم/ن (كالمواد الاستهلاكية والوقائية).
- ضمان استمرارية الخدمات الحكومية المقدمة من قبل كل الهيئات والمؤسسات.
- توفير الدعم المالي للعمالة غير الرسمية في بعض الدول.

تلعب الآليات الوطنية للمرأة دوراً فاعلاً في الدول العربية لرفع واقع المرأة والعمل على تمكينها والسعي نحو إدماج المساواة بين الجنسين ومحاربة الأعراف والسلطة الأبوية. إلا أن الحوار ارتأى أن يتم التركيز على دور الآليات الوطنية في ثلاثة محاور:

١. دورها التنسيقي في دعم والمساهمة في الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية.
٢. دورها التنسيقي في دفع عجلة التقدم في ملف تمكين النساء المهمشات.
٣. دورها التنسيقي في التأثير على السياسات والتشريعات.

وضمن هذه المحاور، تم التطرق لكفاءات الأجهزة الوطنية للمرأة التى تمكنها من القيام بدورها التنسيقي في كل محور والمعيقات التي تحد من قدرتها على الوصول للمستوى الذي تطمح له أو المفترض منها الوصول إليه.

بدا جلياً تأثر الدور الذي يمكن أن تلعبه الآليات الوطنية للمرأة بالإطار القانوني الذي تعمل تحته. كلما كانت الآليات الوطنية تعمل بثقل قانوني كلما زادت قدرتها على تجاوز الجانب الاستشاري إلى التنسيقي والتنفيذي وهذا ما أكدته مداخلة من إحدى الدول حيث شاركت "لا تتوفر الآلية الوطنية المعنية بالنساء على ثقل وسلطات وازنة، يمكن إعطاء فعالية أكبر لدورها التنسيقي مع باقي الوزارات والمؤسسات المعنية". ففي بعض الدول، هناك تعاون كامل بين الآليات الوطنية للمرأة والحكومة وفي بعضها الآخر تلعب الآليات دور في وضع أولويات المرأة و قضاياها ضمن الاستراتيجيات من خلال المشاركة في وضع الاستراتيجيات الوطنية اقتراح تعديل بعض القوانين والأنظمة التي لها علاقة بالمرأة ومناقشتها مع الجهات المختصة أو لتنسيق مع الشركاء في برامج التمكين الاقتصادي للمرأة، وتقوم الآليات بتقديم توصيات بخصوص التدابير القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تمكين المرأة وهناك وزارات تعمل بشكل تنسيقي منسجم لتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا، وفي دول أخرى تقوم الآليات بالتعليق على غياب توجهات أولويات الحكومة الاقتصادية عن تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي.

لم تكن المداخلات ثرية فيما يخص دفع عجلة التقدم في ملف تمكين النساء المهمشات. ومع ذلك، أكد البعض على الاهتمام في العالم العربي متركز على المركز مع تهميش للمناطق الترابية والنائية والذي يؤدي لخلق فجوة في الأطراف من النساء المهمشات. من الأمثلة التى تم مشاركتها واقع الجزائر، مساهمة وزارة التضامن لتمكين النساء المهمشات من خلال تطوير برامج وتراتيب لتمكينهن اجتماعيا واقتصاديا موجهة لاسيما للنساء القاطنات بالمناطق الريفية والمعزولة وتشجيع ربة المنزل على الانخراط في مسار التنمية الوطنية بالتنسيق مع القطاعات المعنية والإعلام والتوعية. شارك الاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع وزارتي الدفاع والخارجية ومكتب الاتصال لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بوضع خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. في البحرين، أكد المشاركون والمشاركات على أنه لا وجود للمرأة المهمشة وقد تم تمكينها بجميع حقوقها الأساسية وأصبحت على قدم المساواة مع الرجل.

من التحديات التي تحد من قدرة الآليات الوطنية على لعب الدور التنسيقي الذي تطمح له:

- نقص و/أو ضعف في الكوادر البشرية المؤهلة التي تعمل في الآليات الوطنية للمرأة حيث قد يعيق فهم الكوادر لطبيعة عمل الآليات وترجمة اختصاصها على أرض الواقع والدراية بالالتزامات الدولية ومدى تواجدها في القوانين الوطنية من الإنجاز الذي تطمح به.
- مع وجود تقاطع عمل بين الآليات الوطنية والوزرات والمؤسسات الأخرى، لوحظ وجود نقص في كفاءات العاملين والعاملات في أقسام ودوائر الوزارات والمؤسسات التي يمس دورها إدماج المساواة بين الجنسين.
- محدودية الموارد التي يتم تخصيصها وطنياً لقطاع المرأة في بعض الدول.
- تشتت في الجهود بين الجهات المختلفة وطنياً التي تقوم على النهوض بواقع المرأة حيث لا يتم ربط قضايا المرأة مع القطاعات الأخرى.
- عدم التنسيق الدائم مع الآليات الوطنية للمرأة قبل إعداد السياسات والأنظمة والاستراتيجيات والعمل بشكل رجعي يقوم على طلب التغذية الراجعة فقط.
- عدم وضوح مفهوم المساواة بين الجنسين في بعض الدول العربية.

وأخيرا، تم تحديد طبيعة الدعم الذي تحتاجه الآليات الوطنية للمرأة من أجل القيام بالدور التنسيقي في المحاور الثلاثة آنفة الذكر والذي يرتكز على بناء القدرات في مجال رسم استراتيجيات تقوم على إدماج المساواة بين الجنسين وربط الاستراتيجيات الوطنية بأهداف التنمية المستدامة. بناء القدرات الوطنية حول مفهوم الميزانيات المستجيبة للنوع. إضافة إلى ذلك، العمل على تنظيم لقاءات دورية بين القطاعات الفنية لكل الآليات الوطنية على المستوى الإقليمي ورفع التنسيق بين الدول العربية. ووطنياً، تدعو الآليات الوطنية لضرورة رفع التنسيق والتشبيك بين الوزارات والمؤسسات التي تقوم على النهوض بواقع المرأة وتوسيع الشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث.

الجلسة الثالثة: مواصلة الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين

بدأت الجلسة بوصف السيناريو الأمثل للرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ عمل بيجين والذي يقوم على توفر الإرادة السياسية على جميع مستوياتها وليس فقط على مستوى القيادة في الدولة. فالإرادة السياسية في مستويات إصدار القرارات وإن كانت في الإدارة المتوسطة يمكنها أن تعيق العمل بشكل فعال. توفر الإرادة السياسية يساعد في تكريس موارد وطنية خصوصاً المالية والتقنية منها. ولكن بدون وجود الكفاءات والكوادر التي ستضع العمل حيز التنفيذ بأعلى مستويات من الجودة والكفاءة، لن تكتمل الحلقة. بالإضافة لما سبق، جهد الرصد الفعال للتقدم ليس جهد فردي تسيره مؤسسة أو جهة واحدة وطنياً، هو جهد يتطلب التنسيق بين جميع الجهات المعنية وطنيا من الأجهزة الإحصائية، الآليات الوطنية للمرأة، أجهزة التخطيط والمساءلة والوزارات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعنى بالقطاعات المختلفة التي تؤثر على المرأة. عملية الرصد الفعالة تتطلب إدماج آليات الرصد والمتابعة والتقييم في الاستراتيجيات الوطنية والتي لن تكتمل بدون عملية رصد وتجميع البيانات المصنفة حسب الجنس بشكل دوري في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية. وكما وضحنا في الجلسة الأول، فتجميع البيانات لا يكفي بل يتوجب تحليلها واستخدامها في تصميم البرامج والمشاريع التي تعكس الحاجات والأولويات.

قدم العرض التقديمي لمحة عن تطرق منهاج عمل بيجين تحت بند الترتيبات المؤسسية ما يدعو المنهاج الحكومات للالتزام به من حيث عملية رصد التقدم المحرز؛ "*تتحمل الحكومات المسؤولية الأولية عن تنفيذ منهاج العمل. والالتزام على أعلى صعيد سياسي يستلزمه تنفيذ المنهاج. ينبغي على الحكومات أن تضطلع بدور رائد في تنسيق ورصد وتقييم التقدم المحرز للنهوض بالمرأة. ومن أجل تنفيذ منهاج العمل، سوف يستلزم الأمر أن تقوم الحكومات بإنشاء أجهزة وطنية فعالة للنهوض بالمرأة على أعلى صعيد سياسي أو تحسين فعالية تلك الأجهزة، ويصدق ذلك أيضًا على وضع الإجراءات المناسبة وتوفير العناصر الملائمة من الموظفين داخل الوزارات وفيما بينها، وكذلك المؤسسات التي توكل إليها ولاية توسيع مشاركة المرأة وإدماج التحليل الذي يراعي المساواة بين الجنسين ضمن السياسات والبرامج وتملك القدرة على ذلك*" .

ثم عرج التقديم على التقدم المحرز في الدول العربية من منهاج عمل بيجين +٢٥ كما ورد في تقاريرها خلال السنوات الخمس الماضية في مجال بيانات وإحصاءات المساواة بين الجنسين، والتي تتلخص فيما يلي:

- عملت على تطوير قواعد لهذه البيانات.
- وأتاحت الدول هذه البيانات على المواقع الإلكترونية للأجهزة الإحصائية الوطنية أو للمؤسسات التي تقوم بدور الآليات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- وأنشئت في معظم هذه الدول أطر مؤسسية إحصائية تتضمن وحدات مسؤولة عن الإحصاءات المصنفة حسب الجنس.
- تنفيذ مسوح ميدانية للمرة الأولى

وكان لابد من الاحتفاء بالإنجازات العربية فى هذا المجال والتى نسردها ب:

- اجراء مسوح جديدة لإنتاج معلومات أساسية عن إحصاءات المساواة بين الجنسين فى مواضيع متخصصة.
- إعادة معالجة البيانات الموجودة لإنتاج إحصاءات مصنفة حسب الجنس تكون أكثر تفصيلا، و/أو لإنتاج إحصاءات جديدة
- إتاحة بيانات وإحصاءات المساواة بين الجنسين من خلال تطوير قواعد بيانات أو لوحات متابعة مركزية على شبكة الإنترنت

أكدت الدول العربية المشاركة على وجود الإرادة السياسية بخصوص الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين وتباينت الردود من حيث كفاية الموارد المخصصة وجودة الكفاءات الوطنية القادرة على رصد بيانات مصنفة حسب الجنس ولكن تم التأكيد على وجود تنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالرصد.

اختلفت الآليات التى تقود عملية الرصد، ففى بعض الدول تقوم الأجهزة الإحصائية بالدور الأساسى في تجميع ورصد البيانات المصنفة حسب الجنس من خلال المسوح والدراسات المختلفة وبعضها تطور لدرجة وجود إدارة أو دائرة ضمن الأجهزة الإحصائية تعنى بقضايا المساواة بين الجنسين. وفى بعض الدول توجد أقسام ودوائر إحصائية فى المؤسسات والوزارات الرئيسية. وفى بعض الدول الأخرى، تم إنشاء مرصد للمرأة يتابع تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية التي تعنى بالمرأة ويطبق آليات مراقبة وتقييم على مدى إنجازها.

ولكن أجمعت جميع المشاركات بأن جهة وطنية واحدة - تنوعت تسمياتها حسب الواقع الوطنى - هى المسؤولة عن تجميع كل البيانات من الجهات المختلفة سواء الأجهزة الإحصائية أو الوزارات المعنية أو المؤسسات والآليات الوطنية للمرأة وتعد التقارير الأممية ومنها التزامات الدولة من منهاج عمل بيجين.

سعت الجلسة إلى تسليط الضوء على المعيقات والتحديات التي تواجه الدول العربية خلال عملية رصد التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين، وتم مشاركة ما يلي:

- رغم وجود تنسيق بين الجهات المختلفة إلا أنه ما زال يشكل عائق لنقص فعاليته. وكذلك كون الرقابة الشمولية والحوكمة مجزأة بين عدة جهات، أدى ذلك إلى القيام بأدوار غير تكاملية بين هذه الجهات.
- عدم وجود إطار ملزم قانوناً بضرورة إنتاج المعطيات حسب الجنس في كل القطاعات وأثناء التخطيط وتنفيذ البرامج التنموية والاجتماعية.
- غياب الإطار المرجعي لتقييم المساواة بين الجنسين على مستوى كل دولة في العالم العربي.
- نقص و/أو ضعف البيانات الإحصائية في بعض القطاعات نتيجة نقص المسوح المنفذة خصوصاً في المجالات التكميلية بموضوع المساواة بين الجنسين.
- ضعف البيانات الإحصائية في بعض الدول بسبب عدم مأسسة العمل الإحصائي.
- في بعض الدول التي تواجه محدودية الموارد، تعتمد عملية تنفيذ المشاريع والبرامج التي تمكن المرأة على المساعدات والمنح حيث يتجه التمويل الحكومي لبرامج التشغيل وبالتالي لا تستطيع الدول النهوض بواقع المرأة.

قدمت الدول المشاركة عدد من الحلول التي من شأنها أن تحد من بعض التحديات المذكورة أعلاه والتي تركزت في:

- ضرورة توفير الدعم الفني والمالي وتطوير القدرات الوطنية في مجال الرصد بشكل دوري لتوفير مخزون من الموارد البشرية يواصل العمل على نفس الوتيرة وبدول معيقات في العملية.
- وضع سياسة واضحة ومكتوبة حول آليات الرصد ومخرجاته والتي يتم مأسستها في الجهات المختلفة حيث تنقل العملية من حاكمية الأفراد لحاكمية النظام.
- رفع سوية التنسيق والتشبيك بين الجهات المختلفة التي تعنى بالرصد.
- رقمنة إدارة جمع البيانات.
- إنشاء منصة المرأة العربية لتبادل الخبرات بشأن قضايا المرأة.
- توحيد تعريف المؤشرات وطريقة احتسابها على المستوى المحلي والوطني والدولي.
- وضع مؤشرات مقاربة عند عدم توفر قراءات لعدد من المؤشرات الرئيسية والتفصيلية.
- عدم التركيز على مؤشرات المخرجات التي تقيس أعداد الفئة المستهدفة فقط بل تطوير مؤشرات تقيس الأثر ومدى تحقق الهدف المرجو من الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع.

تلخص الدعم المطلوب من المنظمات الدولية في مجال الرصد توفير الدعم الفني والتقني للآليات الوطنية المكلفة ببلورة المؤشرات وكيفية تتبعها وتحليل البيانات من منظور إدماج المساواة بين الجنسين ورصد التقدم المحرز وإعداد التقارير والنشرات الدورية في المجالات المختلفة التي تنهض بواقع المرأة. أكد المشاركون والمشاركات أيضاً على ضرورة تفعيل استخدام التكنولوجيا الحديثة في الأجهزة الإحصائية وعمليات الرصد. دعت إحدى الدول على تعزيز تبادل الخبرات والتجارب بين الدول وتخصيص جائزة على المستوى العربي لأفضل الممارسات في مجال إدماج بعد النوع النظام الإحصائي. وتم اقتراح ربط الدعم المالي والتقني للدول في مجال المساواة بمدى توفر بيانات مصنفة حسب الجنس وعلى نظام للتتبع وتقييم التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين. وأخيراً، بلورة برنامج عربي لدعم قدرات العاملين والعاملات في الإحصاء وبلورة غطاء مرجعي إحصائي موحد لقياس وتتبع قضايا المساواة بين الجنسين.

وفي الختام، أكدت الإسكوا بأن بإمكان الدول العربية التعرف على الخطط التي تقدمها الإسكوا من خلال نقاط الاتصال مع الدول أو من خلال أعضاء اللجنة الحكومية الفرعية للمساواة بين الجنسين. كما أنه يتم توفير الدعم الفني للمنظمات وفقاً لمتطلبات كل دولة.

الجلسة الرابعة: مواصلة العمل المشترك والشراكات والبرامج الإقليمية لتحسين وضع المرأة

ركز الجزء الأول من الحوار على عرض تقديمي يؤكد أهمية التشبيك والتعاون وتبادل الخبرات من أجل دفع عجلة التقدم والنهوض بواقع المرأة والسعي لتحقيق الهدف ٥من أهداف التنمية المستدامة. وبحسب منهاج عمل بيجين، بند الترتيبات المؤسسية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي: "*وينبغي أن تعمل اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الهياكل دون الإقليمية/الإقليمية على تعزيز ودعم المؤسسات الوطنية المختصة في رصد وتنفيذ منهاج العمل الشامل في إطار ولاياتها*". ولكن منهاج العمل حمّل المسؤولية الأساسية للحكومات. وأستند العرض التقديمي بعدها إلى أهمية العمل والتنسيق داخلياً مع منظمات المجتمع المحلي والهيئات غير الربحية، ومراكز الأبحاث والجامعات. ثم شجع على الخروج من الإطار الوطني للتعاون الإقليمي في مجالات عدة وهي الموارد، والكفاءات والخبرات والتكنولوجيا واتباع المنهجيات والآليات الناجحة في الدول يحكمها تشابه الظروف والبنية التحتية والجاهزية المؤسسية للتعاون. وبعدها، يمكن اللجوء للدعم من العالم متمثل بالدول المانحة والمنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة.

تمت الإشادة بالدور الفني والدعم الذي تقدمه الإسكوا للدول العربية والإشارة للمبادرات التي تقوم بها إقليمياً لدعم الحكومات والشركاء في الدول العربية. عرج بعض المشاركين والمشاركات على أشكال البرامج والمشاريع التي تنفذ وطنياً بدعم من منظمات دولية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة على اختلاف أطر عملها؛ اليونيسف، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الاتحاد الأوروبي وغيرها. كانت المشاريع والبرامج المذكورة موجهة للمرأة والفتيات.

تمت مشاركة عدد من المشاريع والبرامج الإقليمية بين الدول العربية والتي كانت إما بمبادرات وطنية من كلتا الدولتين متمثلة بمذكرات تعاون تحكمها وزارة الخارجية ويتم التنسيق من خلال نقاط تواصل في الوزارتين. وهناك أيضاً أمثلة من برامج ومشاريع إقليمية برعاية وتمويل دولي والتي تأخذ على عاتقها تحديد الدول المشاركة حسب طبيعة البرامج والمشاريع وتقارب ظروفها. وشاركت دولة واقعها حيث تقوم بالحث عن برامج ومشاريع تناسبها مع منظمات دولية أو دول أخرى، ثم يتم التواصل معهم وبعدها العمل بشكل عكسى بإشراك وزارة التخطيط في الرغبة في التعاون والتي تباشر اتباع البروتوكول في التعامل. وأخيرا تمت مشاركة تعاون بين إقليمي بين دول التعاون الخليجي.

نلخص أدناه أمثلة من المشاريع والبرامج الإقليمية بين الدول العربية من خلال التعاون الإقليمي أو/و تعاون مع منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة التي تمت مشاركتها خلال الحوار التفاعلي:

- برنامج إقليمى يهدف لتعزيز التشغيل والعمل اللائق للمرأة في **الأردن ومصر وفلسطين** بدعم من هيئة المرأة ومنظمة العمل الدولية والسويد.
- برنامج إقليمي يعمل على توعية المرأة الوافدة في **الأردن ومصر** بهدف التمكين الاقتصادي من خلال التدريب المهني المربوط باحتياجات السوق.
- برنامج إقليمي لتمكين المرأة سياسيا في مواقع صنع القرار في الحكومة والمجتمع المدني ٢٠٢١-٢٠٢٦ في **الأردن، ولبنان وفلسطين.**
- مشروع إقليمي يقوم على جمع خبرات **دول من شمال إفريقيا والشرق الأوسط** حول "المرأة من أجل القيادة ٢٠١٦-٢٠٢٠".
- برنامج العمل اللائق في **مصر وتونس** والذي يهدف لتوفير بيانات حول النوع الاجتماعي.
- مبادرة حول العنف في **مصر** بدعم من الاتحاد الأوروبي.
- توقيع مذكرات تعاون بين وزارة التنمية الاجتماعية في **سلطنة عُمان** مع الآليات المعنية بشؤون المرأة في بعض الدول العربية لتبادل الخبرات والتجارب لخدمة الفئات المستهدفة التي ترعاها الوزارة.
- تعاون **سلطنة عُمان** مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسف والإسكوا والتشبيك مع جامعة الدول العربية في مواضيع التمكين الاقتصادي للمرأة وآليات حماية النساء.
- توقع **الحكومة السورية** من خلال وزارة الخارجية والتعاون والتخطيط اتفاقيات تعاون مع:
  - صندوق الأمم المتحدة للسكان حول الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين، قرار ١٣٢٥، والعنف ضد المرأة.
  - اليونيسف في قضايا حماية الطفل والفتاة والتغذية والتعليم .
  - منظمة العمل الدولية لإعداد دراسات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال وعمل الفتيات.
  - الإسكوا حول قضايا العنف المرأة وبناء القدرات حول آليات الاستجابة لها وآليات الرصد والتقييم.
- وفي **الإمارات العربية المتحدة،** وقّع الاتحاد النسائي العام مع اليونيسف وهيئة المرأة مذكرات تعاون على المستوى الوطني والإقليمي في مجال تبادل الخبرات وتنفيذ القرار ١٣٢٥ والمشاركة في دورات خارجية.
- وفي **فلسطين،** يوجد لجنة لتطبيق العمل حول النوع الاجتماعى مع مجلس الوزراء لتنسيق الدعم وفقا للسياسات والأولويات الوطنية، والتى قامت بالتوقيع على مذكرات تفاهم مع الدول والمنظمات الدولية ومنها الإسكوا. والتعاون مع الإسكوا يقع ضمن تجميع التقارير الدورية والمؤشرات التى يتوجب تقديمها للجهات الدولية. ومن خلال يورستات، يتم حاليا تنفيذ مشروع ميدستات ٥ والذي يدور حول موضوع نوع الجنس.
- ويقوم **الأردن** بالتنسيق مع الدول والجهات المانحة من خلال لجنة تنسيقية.
- في **جيبوتى،** هناك مشروع التنمية الريفية ودعم الفئات المهمشة بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- في **البحرين،** قام المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بتنفيذ ورشة عمل "تصميم مؤشر مشاركة المرأة الخليجية في. التنمية". وكذلك، تم إنشاء مركز دراسات المرأة بالجامعة الملكية للبنات بالتعاون مع الإسكوا ليساهم في إثراء الإنتاج البحثي والمعرفي في مختلف شؤون المرأة على المستوى الوطني والإقليمي.

حاولت الجلسة تشجيع التعاون الإقليمي وبين الإقليمي (جنوب – جنوب) إلا أن التركيز من الدول المشاركة كان يتمحور حول أشكال دعم شمال – جنوب من قبل منظمات دولية ومنظمات الأمم المتحدة والدول المانحة. وفي هذا الإطار، دعت الدول إلى التعرف على خطط المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة التي تعمل في المنطقة العربية، من أجل الاطلاع على طبيعة الأنشطة وتقديم مقترحات مشاريع يمكن تنفيذها إقليمياً. كانت هناك مقترح حول تشكيل فريق تنسيقي للمانحين لقضايا المساواة بين الجنسين يمثل كافة الدول الرئيسية المانحة والوكالات الدولية ويعمل الفريق كأداة ضغط على الحكومات من حيث ترتيب أولويات الآليات الوطنية التي تعنى بشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين.

قبل التعرف على الدعم الذي يمكن أن تقدمه منظمات الأمم المتحدة المتمثلة بالإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الراعيتان لهذا الحوار، كان من الضروري التعرف على المقومات الوطنية المُمَكِنة لخلق أطر تعاون مشترك. في هذا المجال، أكدت الدول على وجود الإرادة السياسية الداعمة للشراكات الإقليمية وكذلك قدرة الجهات الوطنية على إعداد مقترحات مشروعات إقليمية. وعن أشكال الدعم المطلوب، فتركزت بما تم ذكره في الجلسات السابقة.

الجلسة الختامية

ركزت الجلسة الختامية على تحديد التغيرات التي يجب إحداثها حاليا للمضي قدما نحو بيجين +٣٠ والتي تدعو الآليات الوطنية للمرأة بجميع أشكالها وأطرها القانونية بمتابعة جهودها التشاورية والتنسيقية ومناصرة استكمال التشريعات والسياسات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، المضي قدماً في جهود التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، وتحويل التقدم المحرز في مجال التمكين المعرفي خلال السنوات الماضية إلى قوة دفع لاقتصادات الدول العربية، وإيلاء الحماية للشرائح المهمشة والأولى بالرعاية من خلال مسارات متوازية تتضمن برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي، والمناصرة وحشد التأييد لدى الحكومات بتوفير مزيد من الموارد للآليات الوطنية المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين، واستكمال بيانات وإحصاءات المساواة بين الجنسين (أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين ومؤشرات التنمية المستدامة المتصلة بالمساواة بين الجنسينن، تغطية الشرائح الاجتماعية والمكانية المختلفة، انتظام دورية جمع البيانات، وضمان الشفافية في إتاحتها).

وحول الخطوات المستقبلية اللاحقة وكيفية تثبيت الحوار التفاعلى ضمن جدول الأعمال الإقليمى والدولى، فقد بينت السيدة ندى دروزه أن الحوار بين للإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بعض الاحتياجات الخاصة بالدول كما أنه وفر للمنظمتين الدوليتين بعض الجوانب التى تحتاج الى مزيد من التطور فى آلية عمل الجهات الدولية وتعزيز تواصلها ومشاركتها لبرامجها وأعمالها بشكل دوري مع الدول العربية. وأشارت الى أن الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ستعملان على إدماج الاحتياجات التى برزت خلال الحوار التفاعلي في برامجها، سواء على مستوى تطوير الدراسات التي تساعد في تبيان الثغرات واقتراح الحلول السياساتية والعملية للدول أو من خلال توفير وتطوير البرامج الداعمة للآليات الوطنية المعنية بالمرأة بناء على احتياجاتها.

المشاركون والمشاركات في جلسات الحوار التفاعلي

تيسير الجلسات: ليندا صباريني

المملكة الأردنية الهاشمية
السيدة ديانا حدادين
السيدة أماني جودة
السيدة دانة الطراونة

مملكة البحرين
السيدة نورا الرفاعي
السيدة دعاء سلطان محمد
السيدة دلال

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السيدة كريمة بهلول

المملكة العربية السعودية
السيدة وداد مدني
السيدة الجواهر
السيدة أسماء

جمهورية الصومال الفيدرالية
السيدة سعدية محمد علي
السيدة فاطمة محمد علي

دولة فلسطين
الدكتور حنا جورج نخلة
السيدة نهاية عودة

الجمهورية اللبنانية
السيدة سينتيا الشدياق

جمهورية مصر العربية
السيدة نجاة العادلي
السيدة شيرويت إبراهيم

المملكة المغربية
السيدة أمينة السليماني
السيدة رقية أزايو

دولة الإمارات العربية المتحدة
سعادة نورة خليفة السويدي
الدكتور محمد إبراهيم منصور
السيدة مريم سلطان العلماء

الجمهورية التونسية
السيدة سنية بن جميع

جمهورية جيبوتي
السيد أحمد بوح روبله

الجمهورية العربية السورية
المهندسة سمر عبدالمعين السباعي
السيدة رنا خليفاوي جزائرلي
السيدة أميرة إبراهيم

جمهورية العراق
السيدة رنا سعدي
السيد أنس ميسر

سلطنة عُمان
السيدة جميلة بنت سالم بن مبخوت جداد
السيد طالب بن محمد بن خلفان الوحشي

دولة الكويت
السيدة أمل المطيري
السيدة لطيفة

دولة ليبيا
السيدة أميرة
السيد عبدالله

الجمهورية اليمنية
السيدة ميداء عبدالله ناصر عبودة